التي تصدر بين الفينة والاخرى بأن كياننا في خطر ، ولم يبق أمامنا بديل ، الا دعوة الامم المتحدة لحمايتنا ، لتأخذ على عاتقها ادارة وطننا المحتل ، الى ان يحين وقت تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، مع ضمان حق تقرير المصير » (معاريف ٧٢/٤/٢١) . وقد أثار تحرك الشوا غضب الصحافة الاسرائيلية التي اخذت تعيد الى الاذهان « تعاون » الشوا مع الفدائيين المتمثل في حادث انتحار زياد الحسيني . الا انها اعترفت بأنه لا يوجد بديل في الوقت الحاضر لرئيس البلدية الحالي. وفي غضون ذلك تحرك وزير الدفاع موشيه ديان وادلى بتصريح قال فيه « ان حكومة اسرائيل تعتبر نفسها الحكومة الوحيدة في قطاع غزة ، ووفقا لذلك ينبغي عليها ان توفر الخدمات وتحافظ على الامن وتعامل السكان كمواطنين ، كما وينبغي عليها ان تعتني بالقطاع وكأنه جزء من دولة اسرائيل » (هآرتس ٧١/٤/٢٦) . والحق ديان تصريحه هذا باقتراح خطير قدمه الى الحكومة يدعو الى فتح الحدود بين القطاع واسرائيل امام السكان بدون اذونات سابقة، وقد وافقت الحكومة على الاقتراح بأكثرية الاصوات (عارض وزيرا مبام الاقتراح) ، واصبح نافذ المفعول اعتبارا من مطلع شهر أيار، وبذا خطت اسرائيل خطوة هامة في سياسة الدمج الاقتصادي المؤدية الى الضم الرسمي.

ومن الجدير بالذكر ان المهتمين بشؤون القطاع ، يجمعون على ضرورة ضم القطاع الى اسرائيل، الا انهم يختلفون في توقيت الضم . فهناك فئة تعتقد بأنه اذا مرت « بضعة اعوام » اخرى دون التوصل الى سلام مع العرب فانه ينبغي على اسرائيل ان تعلن بشكل رسمي ضم القطاع ، ويدعو اصحاب هذا الرأي الى اتخاذ خطوات خلال الاعوام القريبة القادمة ، مثل دمج اقتصاد الضفة بالاقتصاد الاسرائيلي ، وتخفيف الكثافة السكانية بقدر المستطاع ، وتنشيط الاستيطان اليهودي ، وفي حالة الضم يدعو هؤلاء الى منح الجنسية الاسرائيلية للسكان ، وتحويل القطاع من وحدة ادارية واحدة الى وحدات ادارية تتبع الاقضية الجنوبية . اما الفئة الثانية فتعتقد انه من الافضل ابقاء القطاع في حالة احتلال وحتى لو استمر الوضع « عشرات السنين » الى ان يتم التوصل الى اتفاقية سلام من خلال نظرة بأن القطاع سيضم الى اسرائيل اثناء التوقيع على اتفاقية السلام .

تشكيل « وحدة عسكرية » من ابناء سيناء ضمن الجيش الاسرائيلي : في مقابل التوسع الاسرائيلي الاستيطاني في مشارف رفح والمنطقة الواقعة شمالي مدينة العريش اخذت السلطات الاسرائيلية « تتوسع » ايضا بين صفوف البدو من سكان شمالي سيناء . وكان من ثمار هذا التوسع الجديد ، تشكيل وحدة عسكرية من ابناء شمال سيناء تعمل ضمن الجيش الاسرائيلي ترتدي ملابسه العسكرية الرسمية ، وتتزود بأسلحته ، وتتقاضى رواتبها من مخصصات الجيش كسائر وحدات الجيش الاسرائيلي ، وتقوم بأعمال الدوريات العسكرية بأوامر من قادتها الاسرائيليين. وقد اتخذت اسرائيل هذه الخطوة في اعقاب تزايد نشاط المقاومة في المنطقة الشمالية من سيناء والتي بلغت ذروتها عند مصرع طبيبين اسرائيليين يعملان في الجيش الاسرائيلي في منطقة القسيمة . ومن الجدير بالذكر ان « الوحدة العسكرية » تقتصر حتى الان على ابناء قبيلة واحدة ولا تشمل ابناء القبائل الاخرى ، وهي قبيلة السراحين التي استطاعت سلطات الاحتلال من خلال علاقاتها الحسنة مع مشايخ القبيلة التأثير عليهم ودفع ابناء القبيلة الى الانخراط في سلك الخدمة العسكرية الاسرائيلية . ومن المتوقع على ضوء « التجربة الجريئة التي قامت بها قيادة المنطقة الجنوبية للجيش الاسرائيلي ، التي لا تتسم فقط بالاهتمام ، بل بالنجاح البالغ » تعميم الخدمة العسكرية على ابناء قبائل اخرى ، على امل كسب هؤلاء السكان العرب الى جانب سلطات الاحتلال، خاصة وان الخبراء العسكريين الاسرائيليين في شؤون سكان سيناء ينطلقون من النظرة القائلة بأن العامل القبلي يلعب دورا اساسيا في حياة الانسان البدوي « بينما لا يلعب العامل القومي دورا مركزيا في حياته » .

ومن الجدير بالذكر ان الجيش الاسرائيلي قد اخذ يشجع ابناء النقب في فلسطين المحتلة سابقا بعد حرب حزيران للانخراط في سلك الخدمة العسكرية، وفي هذه الفترة اتسعت دائرة التطوع في الجيش بين ابناء معظم تلك القبائل ، لدرجة ان هنالك ثمة هيئات رسمية في اسرائيل تعتقد بأنه من الممكن في المستقبل فرض الخدمة العسكرية على البدو الاسرائيليين ، وليس هنالك شك بأن سلطات الاحتلال قد استغلت واقع انخراط بعض البدو في النقب في سلك الخدمة العسكرية ، في دفعها بعض